JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ
العدد الحادي والاربعون
(٢٠٧) (٢٢٦)

اتهام الخلفاء الأمويين بالأندلس للعلماء بالزندقة والالحاد
((ابن حزم وابن مسره انموذجا))

م . م . محمد عبيد ناصر
جامعة واسط / كلية التربية الأساسية
Mohammed.Al-Dulaimi@uowasit.edu.iq
م . د أنور عبد عذيب
جامعة واسط /كلية التربية الأساسية
Anwar.Al-Jumaili@uowasit.edu.iq

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة موضوعًا بالغ الأهمية في التاريخ السياسي والفكري للأندلس، وهو اتهام الخلفاء الأمويين للعلماء بالزندقة والإلحاد، وذلك في إطار العلاقة المتوترة أحيانًا بين السلطة السياسية والطبقة العلمية والفكرية. تطرقت الدراسة أولًا إلى الخلفية التاريخية للدولة الأموية في الأندلس، موضحة طبيعة نشأتها وتطور نظام الحكم فيها، وتحولها من إمارة إلى خلافة. ثم ناقشت العلاقة بين الخلفاء والعلماء، وما تخللها من فترات تقارب وصدام. ركز البحث في مبحثه الثاني على مفهوم الزندقة والإلحاد في الفكر الإسلامي، والأسس التي بنيت عليها هذه الاتهامات من الناحية الفقهية والسياسية، مع تحليل الأسباب الحقيقية الكامنة خلفها، والتي غالبًا ما كانت تتعلق بالصراع على السلطة أو بتهديد نفوذ الخلفاء من قبل العلماء والمفكرين المستقلين. أما المبحث الثالث، فسلط الضوء على أبرز الشخصيات العلمية المتهمة، مثل ابن حزم وابن مسرّة، مبينًا السياقات التي أدت إلى اتهامهم، والنتائج التي ترتبت على ذلك مثل قمع الفكر، ونفي أو إعدام بعض العلماء، وتأثير ذلك على الحياة الفكرية والحركة العلمية في الأندلس. خلصت الدراسة إلى أن هذه الاتهامات كانت في كثير من الأحيان أداة سياسية لتكميم الأفواه، لا مجرد مسألة دينية خالصة.

الكلمات المفتاحية: الخلفاء الأمويون، الزندقة، الإلحاد، العلماء، الأندلس، ابن حزم، ابن مسرّة، القمع الفكري، السياسة الدينية، التاريخ الإسلامي

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

The Umayyad Caliphs of Andalusia Accused Scholars of Heresy and Atheism

(Ibn Hazm and Ibn Masarra as Examples)

M. M. Muhammad Ubaid Nasser
University of Wasit / College of Basic Education
Mohammed.Al-Dulaimi@uowasit.edu.iq
Dr. Anwar Abdul Adheeb
University of Wasit / College of Basic Education
Anwar.Al-Jumaili@uowasit.edu.iq

Abstract:

This study addresses a crucial topic in the political and intellectual history of Andalusia: the Umayyad caliphs' accusations of heresy and atheism against scholars. This study examines the sometimes tense relationship between political authority and the scholarly and intellectual class. The study first examines the historical background of the Umayyad state in Andalusia, explaining the nature of its emergence, the development of its ruling system, and its transformation from an emirate to a caliphate. It then discusses the relationship between the caliphs and scholars, including periods of rapprochement and conflict. The second section focuses on the concept of heresy and atheism in Islamic thought and the foundations upon which these accusations were based from a jurisprudential and political perspective. It also analyzes the underlying reasons behind them, which were often related to the struggle for power or the threat to the caliphs' influence from independent scholars and thinkers. The third section sheds light on the most prominent accused scholars, such as Ibn Hazm and Ibn Masarra, explaining the contexts that led to their accusations and the resulting consequences, such as the suppression of thought, the exile or execution of some scholars, and the impact this had on intellectual life and the scholariy movement in Andalusia. The study concludes that these accusations were often a political tool to silence dissent, rather than a purely religious issue.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

Keywords: Umayyad Caliphs, heresy, atheism, scholars, Andalusia, Ibn Hazm, Ibn Masarra, intellectual suppression, religious politics, Islamic history.

المقدمة

شهدت الأندلس عبر تاريخها الطويل تفاعلات متشابكة بين مختلف القوى الفكرية والسياسية والدينية، فقد كانت أرضًا للعلم والعلماء، ومركزًا حضاريًا احتضن مدارس فلسفية، فقهية، وصوفية متباينة. ومع ذلك، فإن هذا الازدهار الفكري لم يكن دائمًا محل ترحيب أو قبول من قبل السلطة السياسية، وخاصة في فترات الحكم الأموي التي امتدت لقرون. ففي حين كان بعض الخلفاء يتقربون إلى العلماء، ويحتفون بهم ويغدقون عليهم، فإن آخرين نظروا إليهم بعين الشك والريبة، خاصة إذا ما تبنّى هؤلاء العلماء آراءً تخالف النسق السائد أو عارضت توجهات الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر. ولعل أخطر الاتهامات التي وُجّهت إلى بعض العلماء والمفكرين في تلك العصور هي تهمة الزندقة والإلحاد، لما تحمله من دلالات خطيرة قد تفضي إلى السجن أو النفي أو حتى الإعدام.

لم يكن توجيه هذه التهم أمرًا عشوائيًا أو نابعًا من فراغ، بل جاء نتيجة لتشابك عوامل متعددة؛ سياسية، دينية، فكرية، وأحيانًا شخصية. فقد استُخدمت هذه التهم كأداة فعّالة في يد الخلفاء لردع المعارضين، وتصفية الخصوم، وتقييد حرية الفكر. كما كانت تعكس في كثير من الأحيان صراعًا خفيًا بين سلطة النص وسلطة العقل، بين الانقياد لهيمنة الدولة ومؤسساتها وبين التمرد المعرفي والانتصار للبحث والتأمل والنقد.

إن دراسة اتهامات الزندقة والإلحاد في السياق الأندلسي الأموي تكشف عن أبعاد عميقة تتجاوز حدود الاتهام الفردي أو الحدث العابر، وتسلط الضوء على منظومة متكاملة من التوترات الفكرية والصراعات الثقافية التي كانت قائمة آنذاك. لقد كان بعض العلماء يملكون من الجرأة ما يدفعهم إلى التعبير عن آرائهم بحرية، حتى وإن خالفت السائد الديني أو الرسمي، مثلما هو الحال مع ابن مسرّة الذي تبنّى آراء فلسفية وصوفية وُصفت لاحقًا بأنها باطنية أو مُضلِّلة، مما جعل السلطة تنظر إليه كعنصر مهدِّد للاستقرار العقدي والسياسي.

في المقابل، لم يكن كل الخلفاء في موقف واحد تجاه العلماء، بل تنوّعت المواقف بحسب الخلفية الفكرية للخليفة، واستقرار الدولة، والتهديدات الداخلية أو الخارجية التي كانت تواجهها. فعلى سبيل المثال، في أوقات الفتن والانقسامات السياسية، كانت الدولة أكثر ميلًا إلى الشدة والقمع، أما في

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

فترات الاستقرار النسبي، فقد شهدنا نوعًا من التسامح أو التعايش مع التيارات الفكرية المختلفة، وإن بقي هذا التسامح محكومًا بشروط الدولة ومصالحها.

ما يلفت النظر في التجربة الأندلسية أن تهمة الزندقة لم تكن مقتصرة على من يُظهر الإلحاد أو ينكر الدين جهارًا، بل طالت أيضًا فقهاءً ومحدثين ومفسرين وفلاسفة وصوفيين، لمجرد تبنيهم مواقف أو آراء غير مألوفة. وهذا يعكس ضيق أفق السلطة في بعض المراحل التاريخية تجاه التعدد الفكري، ويكشف كيف تحولت بعض المفاهيم الدينية إلى أدوات سياسية تُوظَّف وفق الحاجة والظرف. وهكذا، لم تعد الزندقة مجرد توصيف ديني

لحالة عقدية شاذة، بل أصبحت في بعض الأحيان سلاحًا لتصفية الحسابات أو لإسكات من يُنظر إليهم كمعارضين محتملين.

من جهة أخرى، نجد أن الخلفاء الذين وجّهوا هذه التهم لم يفعلوا ذلك دائمًا بدافع ديني محض، بل انطلقت اتهاماتهم غالبًا من خشية على استقرار حكمهم أو من رغبة في إبعاد الأصوات المعارضة التي قد تُحرّك الرأي العام أو تُهدّد ولاء بعض الفئات. ولذلك، فإن تهمة الزندقة في السياق الأموي الأندلسي ينبغي أن تُفهم بوصفها ظاهرة سياسية – دينية معًا، تتقاطع فيها المصلحة مع العقيدة، والنفوذ مع النص.

ولا يمكن إغفال تأثير هذه الممارسات على الحياة العلمية في الأندلس، فقد أدت إلى تراجع مساحة الحرية الفكرية، وهجرة عدد من العلماء، وانكماش بعض التيارات الفكرية التي كانت ناشطة في فترات سابقة. كما ساهمت هذه الاتهامات في تعميق الانقسام داخل الطبقة العلمية نفسها، فصار بعضهم يتقرب من السلطة حفاظًا على موقعه، فيما اختار البعض الآخر العزلة أو المنفى أو حتى الصمت.

وإذا كانت هذه الظاهرة قد تركت آثارًا سلبية واضحة، فإنها في الوقت ذاته كشفت عن صلابة بعض العلماء وثباتهم على مبادئهم رغم التهديد والملاحقة. وقد ظل نتاجهم العلمي والفكري حاضراً في الذاكرة الإسلامية، ليكون شاهدًا على مرحلة من الصراع بين سلطة تُريد توجيه الفكر وتقييده، وعلماء سعوا إلى تحريره والانتصار للعقل والاجتهاد.

إن تتبع هذه المرحلة التاريخية الحساسة يُتيح لنا فرصة لفهم طبيعة العلاقة المعقدة بين الدين والسياسة، بين العالم والسلطان، في تجربة الأندلس، كما يفتح الباب للتساؤل عن مدى إمكانية الفصل بين الإيمان والحرية الفكرية، وعن حدود التدخل السياسي في المجال العلمي. ومهما اختلفت التفسيرات، فإن الحقيقة التي تظل ماثلة أمامنا أن اتهامات الزندقة لم تكن دائمًا تعبيرًا عن خلل

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

عقدي، بل كثيرًا ما كانت انعكاسًا لصراع أعمق حول من يملك سلطة التأويل، ومن يحدد حدود المسموح والممنوع في فضاء الفكر والدين.

اهمية البحث و أهدافه

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول جانبًا حساسًا ومعقّدًا من التاريخ الأندلسي، يُسلّط الضوء على العلاقة المتوترة بين السلطة السياسية والنخبة العلمية والفكرية، ويكشف عن طبيعة التداخل بين الدين والسياسة في توجيه الاتهامات الخطيرة كـ"الزندقة" و"الإلحاد" ضد العلماء والمفكرين. فالحديث عن اتهام العلماء لا يقتصر على الجوانب العقدية فحسب، بل يمتد ليُظهر كيف يمكن استخدام الدين كوسيلة في الصراعات السياسية، ما يفتح المجال لفهم أعمق لتركيبة الدولة الأموية بالأندلس وآليات حفظها للسلطة.

كما تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يُسهم في قراءة نقدية للتاريخ الإسلامي في الأندلس، بعيدًا عن التنميط التقليدي الذي يصوّر كل سلطة إسلامية بأنها راعية للعلم والعلماء دون استثناء، ويعزز الوعي بتاريخ الحرية الفكرية ومخاطر قمعها باسم الدين أو السياسة. إضافة إلى ذلك، يُسهم هذا البحث في توثيق أسماء العلماء المتّهمين، وتحليل ظروفهم ومواقفهم الفكرية، مما يُثري الدراسات المعاصرة في الفكر الإسلامي، والفقه السياسي، وتاريخ الأندلس.

أهداف البحث:

١. تحليل الأسباب والدوافع التي جعلت بعض الخلفاء الأمويين في الأندلس يوجّهون تهم الزندقة والإلحاد إلى عدد من العلماء والمفكرين.

٢. استجلاء الخلفيات السياسية والفكرية لتلك الاتهامات، وبيان مدى ارتباطها بالحفاظ على السلطة أو مواجهة المعارضين.

٣. عرض أبرز الشخصيات العلمية التي وُجّهت إليها تلك التهم، وتحليل طبيعة أفكارها وآثار تلك الاتهامات على مسيرتها.

٤. بيان أثر هذه الظاهرة في البيئة العلمية والثقافية في الأندلس، ومدى تأثيرها في مسار الفكر الإسلامي في تلك الحقبة.

٥. تقديم رؤية نقدية تاريخية حول استخدام الدين لأغراض سياسية، والتأكيد على أهمية التمييز بين الخلاف الفكري والتكفير العقدي.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

٦. المساهمة في إثراء الدراسات الأكاديمية في حقل التاريخ السياسي والفكري الأندلسي، من خلال التوثيق والتحليل الموضوعي لهذه الظاهرة.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث المنهج التاريخي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الظواهر السياسية والفكرية التي شهدها المجتمع الأندلسي خلال فترة الحكم الأموي، خاصة ما يتعلق بعلاقة السلطة بالعلماء، وتوجيه تهم الزندقة والإلحاد إليهم. وقد تم توظيف هذا المنهج في تتبّع الأحداث والسياقات التاريخية المحيطة بالاتهامات، وتحليلها ضمن بيئتها السياسية والاجتماعية والدينية.

كما استُعين بالمنهج النقدي في قراءة النصوص التاريخية والمصادر الأصلية، من أجل التمييز بين الروايات الموضوعية والروايات التي قد تكون خضعت لتأثير الانتماء المذهبي أو السياسي، وذلك بغرض تقديم رؤية متوازنة ومنصفة قدر الإمكان تجاه الأطراف المعنية.

واعتمد البحث على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع، شملت:

١. المصادر التاريخية الأصلية، مثل: البيان المغرب لابن عذاري، نفح الطيب للمقري، صِلة الصلة لابن الزبير، والحُلَل الموشية لابن الخطيب، وغيرها من كتب التراجم والتاريخ الأندلسي.

٢. الكتب الفقهية والفكرية التي تعرضت لمفهومي الزندقة والإلحاد في السياق الإسلامي.

٣. الدراسات المعاصرة والبحوث الأكاديمية التي تناولت العلاقة بين العلماء والسلطة في التاريخ الإسلامي، لا سيما في الأندلس.

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية، كل منها يحتوي على مطالب وفروع، وُزّعت بشكل منطقي ومنهجي، يتيح تتبّع تسلسل الفكرة وتحليلها من نشأتها حتى آثارها ونتائجها، وذلك كما يلي:

المبحث الأول

الخلفية التاريخية والسياسية للدولة الأموية في الأندلس) نشأة الدولة الأموية بالأندلس وتطورها السياسي)

اولا : انتقال الحكم من المشرق إلى المغرب وقيام الإمارة الأموية

عبدُ الرحمن بن معاوية، المعروف بعبد الرحمن الداخل، هو الشخصية الحاسمة التي نقلت زمام الحكم إلى المغرب ثم الأندلس، بعد سقوط الدولة الأموية في المشرق على يد العباسيين عام ١٣٢هـ / ٧٤٩ م (ابن عذاري,١٩٨٣ص٣١٢) خرج من شمال سوريا في خضم ملاحقة العباسيين لبني أميّة، فرّ طالبًا النجاة عبر المغرب إلى الأندلس، حيث دخلها في سنة ١٣٨هـ / ٧٥٥م ونجح عبر

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م/١٤٤٧هـ

تحالفات محكمة مع القبائل المحلية والإمارات العربية في هزيمة والي الأندلس آنذاك يوسف بن عبد الرحمن الفهري في معركة المصارة، فدخل قرطبة معلنًا استقلاله السياسي كأمير مستقل (المقري ,١٩٦٨,ج ١, ص٢٣٩) بعد دخوله مدينة قرطبة في ذي الحجة سنة ١٣٨هـ، بايعه أهلها إمامًا ووليًا للحكم، رغم صغر سنه آنذاك، إذ لم يكن يتجاوز السادسة والعشرين. شرع فورًا في تكريس أسس حكمه، فحارب الثورات الداخلية والخوارج، وأرسى دعائم دولة قائمة على سلطة الأمير بدل نفوذ القبائل، وعمل على بناء مؤسسات الدولة، وتحريك الاقتصاد وإعادة بناء البنية الحضرية والتعليمية والقضائية (المقري, ١٩٦٨, ج ٤,ص٣٦)

في هذا السياق، يبدو الانتقال من المشرق إلى المغرب ثم الأندلس ليس مجرد نزوح، بل لحظة تأسيسية، تضع الدولة الأموية الجديدة في سياق استقلالي واضح، بمعزل عن الخلافة العباسية. وقد نجح عبد الرحمن الداخل في وضع قرطبة عاصمة مستقرة للدولة، ما مكّن خلفاءه من تعزيز الوحدة ونشر الأمن، وبناء الدولة تدريجيًا عبر مراحل طويلة شهدت غزوات الداخل والخارج، وتحركات سياسية عميقة أعاد خلالها تشكيل النمط القبلي الإسلامي إلى نمط مؤسسي مركزي (ابن الزبير,١٩٨٣,ص١٤٤) كما أدى استقراره السياسي إلى بدء نهضة حضارية وفكرية، بدأت من عهد حكمه واستمرت في عهد خلفائه من بني أمية الأندلسيين (عبد الواحد,٢٠١٠,ص٣١)

باختصار، يعرض هذا البحث انتقال الحكم من خدمته كأمير أموي هارب إلى قائد مؤسس لأمارة مستقلة، مرتكزًا على تأييد القبائل، وتنظيم الجيش، وبناء مؤسسات الدولة، وتوطيد الحكم داخل البلد، مع إرساء مراسيم الاستقلال عن العباسيين وبدء عهد جديد من الحكم الأموي في الغرب.

ثانيا : تطور الحكم الأموي بالأندلس من الإمارة إلى الخلافة

تطوّر الحكم الأموي من إمارة إلى خلافة حقيقية تحت قيادة عبد الرحمن الثالث(الناصر لدين الله)، الذي أعلن الخلافة في سنة ٣١٦هـ/ ٩٢٩م، وكان ذلك بعد أن وصلت الدولة إلى ذروة قوتها واستقرارها السياسي، مما أكسبه

القوة لإطلاق لقب "خليفة قرطبة (ابن عذاري ج ٢ , ص ١٩٨) وقد تزامن هذا الإعلان مع ضعف هيبة العباسيين، وظهور الخلافة الفاطمية التي ساهمت بزعزعة النظام العباسي وفتحت المجال أمام الناصر لاستعادة إرث الخلافة الأموية، لكن في موقع جديد، في الأندلس وليس في المشرق (شوقي,٢٠٠١,ص١٨٩)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

في عهد الناصر (٣٠٠ – ٣١٦هـ / ٩١٢–٩٢٩م) توسّعت الدولة فعليًا، واستعادت النفوذ على بعض المناطق التي كانت خارجة عن سلطتها، وتمكنت من صد نفوذ الفاطميين في شمال إفريقيا، كما شن جولات حربية في الشمال الأيبيري ضد ملك ليون وبلاد الباسك، فأحكم السيطرة وأعاد احتلال بعض المناطق بمبادرات عسكرية مدروسة (محمود,١٩٧٦,ص٥٥) كذلك استثمر الناصر موارد الدولة في عمران المدن، وارتقاء الصناعة والعماره ، وشيد قصر الزهراء الفخم في قرطبة، الذي أصبح رمزًا للخلافة وشارعًا حضاريًا لا يقل رقيًا عن بغداد أو القاهرة آنذاك (سعدون,٢٠٠٦,ص٦٣) ترافقت هذه العمارة مع اهتمامه بالعلم وحماية العلماء، فتوجت حكومته جامعة قرطبة كمومل للعلوم والفكر، مما عزز من مصداقيته كخليفة مستقل، وجعل من دولة قرطبة مركزًا عالميًا في الثقافة الإسلامية (علي,٢٠٠٤,ص٧١)

ثم خلفه الحكم الثاني المعروف بالمستنصر بالله (٣٥٠ –٣٦٦هـ / ٩٦١– ٩٧٦م) تلاه هشام الثاني بن الحكم الذي حكم مرتين الاولى (٣٦٦– ٣١٩ هـ / ٩٧٦ –١٠٠٩م) والثانية (٤٠٠– ٤٠٣هـ / ١٠١٠–١٠١٣م)، ولكن السلطة الحقيقية تحولت تدريجيًا إلى الحاجب محمد بن أبي عامر، الذي أصبح قريبًا من الأمين ويدير الدولة فعليًا (عبد العزيز,٢٠٠١,ص٣٠) ومع ذلك ظلّت صفة الخلافة متينة ظاهريًا حتى نهاية الأسرة، وظلت قرطبة مركزًا حضاريًا شامخًا حتى سقوط الدولة عام ٤١٢هـ/١٠٢١م.

*** العلاقة بين الخلفاء والعلماء في الأندلس**

اولا : مظاهر التعاون بين العلماء والسلطة

شهدت الأندلس في ظل الحكم الأموي أشكالًا متعددة من التعاون البنّاء بين العلماء والخلفاء، حيث أدرك الأمراء والخلفاء الأمويون قيمة العلماء ودورهم في ترسيخ الشرعية الدينية، وتعزيز الحياة الفكرية والاجتماعية. فمنذ عهد عبد الرحمن الداخل، وُضعت اللبنات الأولى لعلاقة وطيدة بين العلم والسلطة، وبرزت أسماء فقهاء ومحدثين قربوا من البلاط، واستعان بهم الخلفاء في تنظيم القضاء والإدارة والتعليم (عبد الواحد,٢٠١٠,ص٨٧)

من أبرز مظاهر هذا التعاون: تعيين العلماء في المناصب القضائية والفتيا، فكان منصب "قاضي الجماعة" من أهم الوظائف التي أسندها الخلفاء لكبار العلماء، لما في ذلك من خدمة للعدالة وتعزيز للثقة العامة في الدولة (المقري,١٩٦٨,ج١,ص٨٧) فقد تولّى القاضي الشهير يحيى بن يحيى

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الليثي — وهو أحد تلامذة الإمام مالك — منصبًا مهمًا في قرطبة، وكان له تأثير واسع على تقنين المذهب المالكي في الأندلس (حسين,١٩٨١,ص٢٢٣)

كما دعم الخلفاء الحركة العلمية بتأسيس المدارس والمساجد الكبرى التي كانت تُعدّ مراكز تعليمية، مثل جامع قرطبة الذي صار ملتقى للعلماء والطلاب من أنحاء العالم الإسلامي. وكان الخلفاء يرعون العلماء بالرواتب، ويشجعونهم على التأليف والترحال لطلب العلم، كما هو ظاهر في عهد عبد الرحمن الناصر والحكم المستنصر، حيث جمعت مكتبة قرطبة أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مجلد، وأصبحت مقصدًا للعلماء من المشرق والمغرب (محمد,١٩٩٧,ج١,ص١٩٤)

لم يقتصر التعاون على الفقهاء فقط، بل شمل علماء اللغة والطب والفلك والفلسفة. ففي عهد الحكم المستنصر، ظهر الاهتمام بالفلسفة والترجمة، ودُعي العلماء من المشرق لإثراء الحياة العلمية في الأندلس، مثل ابن مسرة وابن عبد ربه، وغيرهما. وقد أُرسل في عهده وفود إلى القسطنطينية والقاهرة لجلب الكتب اليونانية والسريانية والعبرية، وتمت ترجمتها إلى العربية في بلاط قرطبة، ما يدل على دعم الدولة للعلم بمعناه الواسع، وليس فقط الديني (علي,٢٠٠٤,ص٣٣١)

إن هذا التفاعل الإيجابي بين العلماء والسلطة، في الأندلس، لم يكن مجرد وظيفة تبادلية، بل تأسيس حقيقي لثقافة متجذرة، جمعت بين السلطة السياسية والعلمية، بما يعزز من شرعية الدولة وتماسك المجتمع، كما ساعد على صعود قرطبة كعاصمة للخلافة والمركز الثقافي الأكبر في أوروبا في ذلك العصر (محمود,١٩٦٧,العدد٥,ص٥٥)

ثانيا : أسباب التوتر والعداء بين بعض العلماء والخلفاء

ورغم مظاهر التعاون السابقة، فإن العلاقة بين العلماء والخلفاء لم تكن دائمًا ودية أو مستقرة. فقد نشأت حالات من التوتر والعداء نتيجة عدة أسباب متشابكة، أهمها: تدخل السلطة في الشؤون الدينية، ومحاولات بعض الخلفاء فرض تأويلات دينية معينة، أو توظيف العلماء في تبرير سياساتهم، وهو ما كان يرفضه كثير من العلماء حفاظًا على استقلالهم العلمي والشرعي (ابن خلدون,٢٠٠٠,ج٤,ص٢١٧)

واحدة من أبرز صور هذا الصراع تمثلت في اتهام بعض العلماء بالزندقة أو الميل إلى الفلسفة الباطنية أو التصوف المغالي، وهي تهم استخدمها الخلفاء أو وزراؤهم أحيانًا كوسيلة لإسكات الأصوات النقدية أو

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

المعارضة. ومن الأمثلة الشهيرة: محنة الفقيه والصوفي المعروف "ابن مسرة" المتوفي سنة ٣١٩ هـ / ٩٣١م الذي اُتُّهم بالزندقة بسبب آرائه الكلامية والفلسفية، مما ادى الى تركه قرطبة سنه (٣١٠ هـ / ٩٢٢م) في عهد عبد الرحمن الناصر، ثم عاد لاحقًا بعد أن خفّ الاحتقان السياسي والديني حول شخصه (ابن الزبير,١٩٨٣,ص١٤٤)

كذلك اصطدم العلماء المستقلون مثل ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ / ١٠٦٤م) رغم أنه جاء لاحقًا في عصر الطوائف بالسلطات بسبب آرائه النقدية الشديدة للفقهاء الرسميين والقضاة المقرّبين من الحكّام، مما أدى إلى سجنه مرات عديدة وإحراق كتبه ونفي ايضا مرتان المرة الاولى كانت سنة (٤٠٤هـ / ١٠١٣م) والمرة الثانية بين سنة (٤٣٣– ٤٤٠هـ/ ١٠٤١–١٠٤٨ م)، واعتباره متمردًا على السلطة العلمية والشرعية التي يرعاها البلاط (شوقي,٢٠٠١,ص١٨٩)

من بين أسباب التوتر الأخرى: سيطرة تيارات فقهية معينة على الحكم، مثل المذهب المالكي الذي ساد في الأندلس، حيث أُقصيت المذاهب الأخرى، ما خلق صدامًا بين من ينتمون إلى تيارات مختلفة. كما أن بعض الخلفاء حاولوا توظيف الدين في خدمة المشروع السياسي، فظهر علماء البلاط الذين كانوا يتهمون خصومهم بالزندقة أو البدعة، ما أوجد حالة من الاختلاف في صفوف العلماء أنفسهم، وأدخل السلطة طرفًا في الخلاف العلمي والمذهبي (سعدون,٢٠٠٦,ص٢٦١)

المبحث الثاني

اتهامات الزندقة والإلحاد في السياق الأموي بالأندلس (مفهوم الزندقة والإلحاد في الثقافة الإسلامية)

اولا : التعريفات الفقهية والفكرية للزندقة والإلحاد

يُعتبر مصطلح "الزندقة" في التراث الإسلامي من أكثر المصطلحات تعقيدًا وازدواجية في المعنى، فهو يحمل دلالات فقهية، وكلامية، وسياسية في آنٍ واحد. يُعرّف الزنديق في الفقه الإسلامي على أنه "من كفر بما جاء به النبي محمد صلى الله عليه وسلم، أو شكك في أصول الدين، أو أنكر عقيدة أساسية من عقائد الإسلام، مع التظاهر بالإسلام" (ابن منظور بدون , مجلد ١٠ , ص١٤٦) أما الإلحاد فهو إنكار وجود الله تعالى، أو رفض العقيدة الدينية بشكل مباشر، وهو من أكبر الكبائر في التشريع الإسلامي، يُعدّ من المعتقدات التي تهدد أركان الدين الاجتماعي والسياسي (عبد الرحمن,١٩٦٧,ص ٥٥)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الفكر الإسلامي الكلاسيكي كان يربط الزندقة ارتباطًا وثيقًا بالهرطقة والكفر المستتر، بحيث يعتبر الزنديق "كافرًا ظاهريًا مسلمًا" أو "مخادعًا"، يهدف إلى تدمير الدين من الداخل (الغزالي,١٩٩٠,ص٢٣) وهذا المفهوم تطور عبر العصور، فاستُخدم في العصور الأموية والعباسية ضد الفلاسفة، والمعتزلة، وأحيانًا ضد الفقهاء الذين اتهموا بالخروج عن العقيدة السائدة (جواد,١٩٨٧,ص ٣١٠)

وقد تناول العلماء مثل الغزالي والطبري وغيرهم تعريفات متعددة للزنديق، تختلف باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية التي كانوا يعيشونها (ابو جعفر, ١٩٨٨, ج ١, ص٧٦)

أما في الأندلس الأمويّة، فقد أخذ مفهوم الزندقة طابعًا خاصًا، إذ اتسع ليشمل ليس فقط الكفر الظاهري، بل أي توجه فكري أو مذهبي يُهدد الاستقرار السياسي والديني للدولة. فكان يشمل أحيانًا النقاد من العلماء أو الفلاسفة، الذين كان لهم رأيمخالف أو نقد لتوجهات السلطة الدينية أو السياسية (عبد الواحد,٢٠١٠,ص١٥١) وبذلك أصبح مصطلح الزندقة في الأندلس أداةً سياسية تستخدمها السلطة الأمويّة لضبط الفضاء الفكري والقضاء على المعارضة.

الإلحاد، من جهة أخرى، ظل مفهومًا أكثر وضوحًا في التشريع الإسلامي، وهو إنكار وجود الخالق والعبث بالوجود، وكانت الدول الإسلامية توجب عقوبات شديدة على من يُدان بالإلحاد، باعتباره تهديدًا مباشرًا للدين والنظام الاجتماعي (شوقي , ٢٠٠١ , ص٢٠١) في الأندلس، كانت الاتهامات بالإلحاد تصدر أحيانًا بحق

الفلاسفة الذين تأثروا بالفكر اليوناني خاصة الفلاسفة الذين حاولوا مزج الدين بالفلسفة، مثل ابن مسرة الذي اتهم أحيانًا بالميل إلى الكفر بسبب آرائه في الفلسفة والكلام (ابن الزبير,١٩٨٣, ص١٤٤)

بالتالي، يمكن القول إن الزندقة والإلحاد، رغم تشابههما في النتيجة المتمثلة في إدانة الشخص واتهامه بالكفر، فإن الزندقة تتعلق غالبًا بالانحرافات العقائدية المخفية أو الفكرية ضمن المجتمع الإسلامي، بينما الإلحاد يُشير إلى إنكار وجود الله صراحة (علي,٢٠٠٤,ص٣٥٠)

ثانيا : المعايير التي بُنيت عليها الاتهامات في الفقه والسياسة

تعتمد الاتهامات بالزندقة والإلحاد على معايير شرعية وفقهية محددة، أُجريت عليها تأويلات سياسية تستهدف التحكم في المجال الفكري والسياسي، وخاصة في ظل الأنظمة الأموية التي كانت تحرص على توحيد السلطة الدينية والسياسية للحفاظ على استقرار حكمها (سعدون,٢٠٠٦, ص٢٧٠)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

في الجانب الفقهي، تعتمد المعايير على ما نص عليه الفقهاء من أصول الإيمان وأركانه، فإذا ما انحرف الشخص عن هذه العقائد الأساسية مثل توحيد الله، والنبوة، والآخرة، فقد اعتُبر زنديقًا أو كافرًا يستحق العقاب (عبد العزيز,٢٠٠١,ص٨٧)لكن كان هناك خلاف بين المدارس الفقهية حول مدى تطبيق هذه العقوبات، وكمية الأدلة المطلوبة لإثبات الزندقة أو الإلحاد، حيث بعض المدارس تشددت بينما أخرى أظهرت تسامحًا نسبيًا (محمود,١٩٦٧,ص٧٧)

أما في الجانب السياسي، فكان للاتهامات بالزندقة والإلحاد دور كبير في السيطرة على المعارضة الفكرية والسياسية، حيث استُخدمت كأداة لتصفية العلماء والفلاسفة الذين يشكلون خطرًا على السلطة الأموية، وخاصة في الأندلس التي كانت بيئة فكرية نابضة ومتنوعة. استخدم الخلفاء هذه الاتهامات لضمان ولاء العلماء، وتقوية هيمنة الدولة على المؤسسات الدينية، وللتخلص من أي شخصية قد تقود حركة احتجاج أو نقد للحكم (حسين,١٩٨١, ص٢٣٠)

لقد لوحظ أن الخلفاء الأمويين بالأندلس كانوا يفتقدون إلى قوة مركزية شديدة مقارنة بالخلافة العباسية، فكان استخدام هذه الاتهامات جزءًا من استراتيجيتهم لتعزيز سلطتهم، عبر تكييف الفقه والقانون حسب المصلحة السياسية، خاصة في فترات الأزمات والحروب الداخلية (ابن عذاري,١٩٨٣,ص٣١٢)

بجانب ذلك، كانت الاتهامات بالزندقة ترتبط غالبًا بالخلافات المذهبية، حيث نُظر إلى أصحاب الأفكار المختلفة عن المالكية السائدة كمصدر تهديد. ومن هنا، ظهرت مظاهر اضطهاد لبعض الفرق والمذاهب الفكرية، تحت ذرائع الزندقة والإلحاد، التي ساهمت في إحكام القبضة الأموية على النسيج الاجتماعي والفكري للأندلس (محمد,١٩٩٧,ص٢٠٥)

أسباب توجيه الاتهامات من قبل الخلفاء الأمويين

اولا : الأبعاد السياسية للاتهامات ودوافع إسكات المعارضة

كانت الاتهامات بالزندقة والإلحاد في سياق الحكم الأموي في الأندلس ذات أبعاد سياسية واضحة، فقد شكلت هذه الاتهامات أداة استراتيجية من أدوات السلطة لتثبيت الحكم وإسكات أي صوت معارض. في ظل الحكم الأموي الذي واجه تحديات سياسية داخلية وخارجية، أصبحت السيطرة على المجال الفكري جزءاً لا يتجزأ من بقاء الدولة، حيث كان الخلفاء يسعون إلى تحييد العلماء الذين يشكلون تهديداً محتملًا لاستقرار النظام السياسي (عبد الواحد,٢٠١٠,ص١٧٠)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

الأندلس، ببيئتها المتنوعة فكريًا وثقافيًا، كانت مسرحًا لصراعات فكرية بين مختلف الفرق والمذاهب، وكان الخلفاء الأمويين يخشون من أن تتحول هذه الصراعات إلى أزمات سياسية تهدد أمن الدولة. لذلك، عمدوا إلى توجيه الاتهامات بالزندقة والإلحاد لمن يُعبّر عن مواقف نقدية تجاه السلطة، أو لمن كان يمتلك تأثيرًا شعبيًا واسعًا قد يزعزع استقرار الحكم (سعدون,٢٠٠٦,ص٢٧٥)

ويمكن ملاحظة أن الخلفاء استغلوا فقه الزندقة كأداة فعالة للقضاء على المعارضين السياسيين الذين يملكون سلطة اجتماعية وثقافية كبيرة. فباستخدام هذه الاتهامات، كانوا يشرعون الاعتقالات، والنفي، وحتى الإعدام في بعض الحالات، وهو ما يُبرز الجانب القمعي من استخدام الدين لتحقيق أغراض سياسية (حسين,١٩٨١,ص٢٣٥)

وقد أشار المؤرخ ابن عذاري إلى أن بعض الخلفاء كانوا يستخدمون التهمة كوسيلة "لإخماد أي صوت يعارض توجهات السلطة، بغض النظر عن مدى صحة الاتهام أو بطلانه (ابن عذاري,١٩٨٣,ص٣٢٠) وقد ساهم ذلك في خلق مناخ من الخوف والرقابة الفكرية، ما حدّ من حرية التعبير العلمي والديني في الأندلس.

علاوة على ذلك، فإن السيطرة على العلماء الذين كانوا يعدّون نخبًا مثقفة لها تأثير قوي في المجتمع، كان شرطًا ضرورياً لضمان استمرارية حكم الأمويين، خاصة في ظل تهديدات من الداخل، كحركات التمرد، ومن الخارج كالممالك المسيحية المتقدمة في الشمال (محمد,١٩٩٧,ص٢١٠)

ثانيا : البعد العقائدي والديني في الصراع بين السلطة والعلماء

إلى جانب البعد السياسي، كان للبعد العقائدي والديني دور محوري في توجيه الاتهامات بالزندقة والإلحاد، حيث تمحور الصراع بين السلطة والخبراء الدينيين حول السيطرة على التفسير الديني الرسمي والهيمنة على المجتمع من خلال العقيدة (عبد الرحمن,٢٠٠٠,ج٤,ص٢٢٥)

كان الخلفاء الأمويين يسعون إلى تعزيز شرعيتهم عبر ربط حكمهم بالشرعية الدينية، ولهذا السبب اتجهوا إلى فرض التفسيرات العقائدية التي تدعم سلطتهم، وكان ذلك يضعهم في صراع مباشر مع العلماء الذين يحملون آراء دينية وفكرية مختلفة، أو يرفضون تسييس الدين (عبد العزيز,٢٠٠١,ص٢٢٠)

يظهر ذلك بوضوح في المواقف المتشددة تجاه الفلاسفة والمعتزلة الذين كانوا يدافعون عن حرية التفكير والتأمل في مسائل الدين، مما جعلهم هدفًا سهلاً للاتهام بالزندقة، واتهامات أخرى كالهرطقة والتكفير (شوقي,٢٠٠١,ص٢١٠)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

بالإضافة إلى ذلك، كان الخلفاء يعتبرون الحفاظ على الوحدة الدينية والاجتماعية أحد أهم مسؤولياتهم، ومن ثم فقد برروا القمع والاتهامات ضد من يخرج عن الإجماع الديني أو يعارض المذهب المالكي الذي فرضته الدولة رسميًا (محمود,١٩٧٦,ص٨٠)

وكانت هذه التهم أحيانًا تُستخدم ضد علماء وشخصيات بارزة حاولت مناقشة قضايا دينية أو فلسفية كانت تعتبر مخالفة للعقيدة الرسمية، مما أدى إلى نشوب خلافات حادة وصراعات بين السلطة والعلماء، أضرت بالمشهد الثقافي والعلمي في الأندلس (ابن الزبير,١٩٨٣,ص١٦٠)

بالتالي، فقد شكّل الصراع العقائدي والديني أحد الأعمدة الأساسية التي دعمت دوافع الاتهامات، إذ لم تكن فقط أداة سياسية بل أداة للحفاظ على "نقاء" العقيدة وفق المعايير التي وضعتها السلطة الأموية، وهو ما ساهم في تقويض استقلالية العلماء والحرية الفكرية داخل المجتمع الأندلسي (علي,٢٠٠٤,ص٣٦٥

المبحث الثالث

أبرز العلماء المتهمين وتحليل لنتائج تلك الاتهامات (حالات مشهورة من اتهامات الزندقة والإلحاد)

اولا : قضية ابن حزم وتأثير توجهاته الفكرية

ابن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦ هـ / ٩٩٤-١٠٦٤ م) هو أحد أبرز العلماء والفلاسفة الذين تعرضوا لاتهامات الزندقة والإلحاد خلال فترة الدولة الأموية في الأندلس وما بعدها، بالرغم من أنه عاش في مرحلة متأخرة نسبيًا بعد سقوط الحكم الأموي المباشر، إلا أن التأثير الفكري لاتهاماته يعكس أبعاد الصراعات التي كانت قائمة في الأندلس الإسلامية (علي,٢٠٠٤,ص٣٨٠)

ابن حزم كان معروفًا بمنهجه العقلاني الصارم في التفكير، واتجاهه الحاد في الدفاع عن المذهب الظاهري الذي يرفض التأويلات الفلسفية ويعتمد على النصوص الدينية بشكل حرفي. هذا النهج جعله عرضة لاتهامات من علماء آخرين، خصوصًا الذين كانوا يميلون إلى التصوف أو الفلسفة، الذين كانوا يرون في ابن حزم قسوة على الفكر الديني والتشدد

(عبد الرحمن,١٩٦٧,ص١٢٠)

على الرغم من ذلك، فإن ابن حزم واجه أيضًا اتهامات بالزندقة والإلحاد من قبل بعض خصومه الذين لم يقتنعوا بمنهجه الصارم واعتبروه يشكك في بعض المفاهيم التقليدية، خصوصًا أنه كان ينتقد

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

التصوف ويدعو إلى تجديد الفكر الإسلامي بحسب قواعد نصية صارم (عبد الواحد,٢٠١٠,ص١٩٥)

اتُهم ابن حزم أيضًا بمواقف معارضة للسلطة الحاكمة بسبب مواقفه السياسية لانه اموي الهوى وناصرا للخلافة الاموية ، ما جعله شخصية مثيرة للجدل، إذ كانت اتهامات الزندقة تُستخدم كوسيلة للحد من نفوذه الفكري والسياسي (ابن عذاري,١٩٨٣,ص٣٤٠)

رغم هذه الاتهامات، ترك ابن حزم إرثًا علميًا غنيًا في مختلف المجالات كالفقه، والأخلاق، والفلسفة، مما يؤكد أن الاتهامات لم تكن فقط مسألة دينية أو فقهية، بل أيضًا أداة لتصفية المعارضة الفكرية والسياسية (محمد,١٩٩٧,ص٢٢٠)

ثانيا : اتهامات وجهت إلى علماء التصوف والفلسفة مثل ابن مسرّة

في الجانب الآخر من المشهد الفكري في الأندلس، نجد أن علماء التصوف والفلسفة كانوا أيضًا ضحايا اتهامات الزندقة والإلحاد، ومن أبرز هؤلاء الفلاسفة ابن مسرّة (توفي ٣١٩ هـ- ٩٣١ م)، الذي كان أحد أبرز مفكري الأندلس في الفلسفة والكلام.

ابن مسرّة، المعروف بآرائه المتقدمة بالفكر الباطني الاسماعيلي ، تعرض لهجوم شديد من قبل التيارات الدينية التقليدية بسبب ما اعتُبر تأويلاته غير التقليدية للعقيدة الإسلامية (جواد,١٩٨٧,ص٣٢٠) التي أثارت شكوكًا في العقائد الإسلامية الرسمية، خاصة ما يتعلق بوحدة الوجود والصفات الإلهية (الغزالي,١٩٩٠,ص٤٥)

كما اتهم علماء التصوف في بعض الأحيان ، بالزندقة بسبب أفكارهم الروحية التي كانت تبدو غريبة ومريبة لدى التيار الفقهي الرسمي. هذا الأمر كان يعكس صراعًا أيديولوجيًا بين السلطة التي تريد تثبيت العقيدة الرسمية وبين العلماء الذين يسعون إلى توسيع دائرة التفكير الروحي والفلسفي (شوقي,٢٠٠١,ص٢٢٠)

الاتهامات التي وُجهت لهؤلاء العلماء أثرت بشكل كبير على حرية التعبير العلمي والديني في الأندلس، وكانت لها نتائج على المدى الطويل، منها تراجع دور الفلسفة والفكر الحر، وفرض هيمنة المذهب المالكي والتفسير التقليدي على الحياة الفكرية والاجتماعية (محمود,١٩٧٦,ص٨٥)

من هنا يتضح أن الاتهامات لم تكن مجرد نزاعات فقهية، بل كانت أداة في الصراع من أجل السيطرة الفكرية والسياسية، ساهمت في تشكيل ملامح الفكر الإسلامي في الأندلس لفترة طويلة (ابن الزبير,١٩٨٣,ص١٧٠)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

* آثار الاتهامات على الحياة الفكرية والعلمية في الأندلس

اولا : قمع الحرية الفكرية وهجرة العلماء

شكل اتهام الزندقة والإلحاد التي وجهها الخلفاء الأمويون في الأندلس عاملًا رئيسيًا في قمع الحريات الفكرية والعلمية. فقد أسفرت هذه الاتهامات عن حالة من الخوف والترهيب بين العلماء والمفكرين، مما أدى إلى تضييق المجال أمام النقاشات الفكرية الحرّة، وفرض رقابة صارمة على المحتوى الفكري والثقافي (عبد الواحد,٢٠١٠,ص٢١٠)

جاء هذا القمع في إطار محاولات السلطة فرض هيمنتها على الفكر الديني والسياسي، عبر تصفية المعارضين وإجبار بعض العلماء على الانسحاب أو الصمت، وفي بعض الحالات على الهجرة إلى مناطق أخرى أكثر تسامحًا فكريًا مثل المشرق الإسلامي أو الممالك المسيحية القريبة (محمد,١٩٩٧,ص٢٤٥)

وقد أثر هذا الوضع بشكل سلبي على البيئة العلمية في الأندلس، حيث شهدت المؤسسات العلمية مثل المدارس والكتاتيب العلمية تراجعًا ملحوظًا في نشاطها، نظراً للخوف من الاتهامات التي قد توجه لأي مفكر يجرؤ على مخالفة المذهب الرسمي أو إبداء رأي مخالف (حسين,١٩٨١,ص٢٦٠)

الهجرة العلمية التي شهدتها الأندلس كانت بمثابة خسارة فادحة للبيئة الثقافية، إذ غادر عدد من العلماء البارزين الذين كانوا قادرين على إثراء الحركة العلمية، مثل ابن باجة وابن رشد، نتيجة لتنامي الضغوط السياسية والدينية (علي,٢٠٠٤,ص٤١٠)

ولذلك، فقد أدى قمع الحرية الفكرية وهجرة العلماء إلى خلق فراغ فكري كان له أثر كبير على تطور العلوم والفلسفة في الأندلس، إذ تأثرت مسيرة التجديد العلمي والفكري بشكل واضح، مما دفع بالمثقفين إلى البحث عن بيئات أكثر انفتاحًا لدعم أبحاثهم وأفكارهم (سعدون,٢٠٠٦,ص٣٠٠)

ثانيا : نشوء تيارات فكرية مضادة للسلطة والاتهامات الدينية

رغم القمع والاتهامات التي مارسها الخلفاء الأمويون، نشأت في الأندلس تيارات فكرية مضادة، حاولت مقاومة التسلط الديني والسياسي. هذه التيارات كانت تنبع من رفض القيود المفروضة على حرية الفكر ورفض الإملاءات العقائدية التي فرضتها السلطة (عبد الرحمن,٢٠٠٠,ج٤,ص٢٤٠)

تجلى هذا الرفض في ظهور مدارس فكرية جديدة، أو في تمسك بعض العلماء والمفكرين بأفكارهم حتى وإن تعرضوا للاضطهاد، مثل المعتزلة وبعض فرق الصوفية الذين سعوا إلى تفعيل العقل

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

والتجربة الروحية كأساس لفهم الدين، وهو ما وضعهم في صراع مباشر مع السلطة الحاكمة (شوقي,٢٠٠١,ص٢٣٥)

كما ظهرت حركات فكرية تسعى إلى نقد السلطة السياسية والدينية عبر التأملات الفلسفية والاجتماعية، مما أدى إلى تأجيج الصراع بين هذه التيارات والسلطة الأموية، وأدى إلى مزيد من الاتهامات بالزندقة والتكفير (عبد العزيز,٢٠٠١,ص٢٤٥)

بعض هؤلاء العلماء والمفكرين وجدوا في المنفى أو في بيئات أكثر حرية فرصًا لاستكمال أبحاثهم وتطوير أفكارهم، فساهموا في نقل الفكر الإسلامي إلى المشرق وغيره من المناطق، مؤثرين بذلك في الثقافة الإسلامية الأوسع خارج الأندلس (جواد,١٩٨٧,ص٣٥٥)

وعلى الرغم من محاولات السلطة للحد من هذه التيارات، فإنها استطاعت أن تحافظ على استمراريتها بشكل أو بآخر، مما يدل على أن القمع لم يكن قادرًا تمامًا على كسر إرادة البحث العلمي والفكري في الأندلس (ابن الزبير,١٩٨٣,ص١٨٥).

الخاتمة

إن اتهام الخلفاء الأمويين للعلماء بالزندقة والإلحاد كانت أداة سياسية ودينية ذات تأثير عميق على حياة العلماء والمجتمع الأندلسي ككل. فقد مثلت هذه الاتهامات انعكاسًا لصراعات السلطة مع الفكر، كما أفرزت تحديات كثيرة أمام حرية الفكر والعلم، وأدت إلى تراجع مؤقت في النهضة العلمية، لكنها في الوقت نفسه شكلت حافزاً لنشوء تيارات فكرية مقاومة وأدت إلى انتقال المعرفة عبر الهجرة إلى مناطق أخرى، مما حافظ على استمرارية الفكر الإسلامي بأشكال متعددة.

ويمكن ايجاز ابرز النتائج التي توصل اليها البحث في النقاط التالية :

أولاً، تشير النتائج إلى أن الاتهامات بالزندقة والإلحاد لم تكن عشوائية أو محض تهم باطلة فحسب، بل كانت جزءًا من سياسة ممنهجة لتعزيز الاستقرار السياسي من خلال السيطرة على العلماء والمفكرين الذين يمتلكون تأثيراً واسعاً في المجتمع. فقد عمد الخلفاء الأمويون إلى استهداف العلماء الذين يشكلون تهديداً لنفوذهم، سواء بسبب مواقفهم الفكرية أو بسبب تأثيرهم الاجتماعي والسياسي. وهذا يظهر بوضوح في كيفية استخدام التهم الدينية كوسيلة لإسكات الأصوات المعارضة وإضعاف التيارات الفكرية المستقلة.

ثانياً، أسفرت هذه السياسة عن بيئة قمعية حدّت من حرية التعبير والنقاش الفكري، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في النشاط العلمي والثقافي في الأندلس خلال بعض الفترات. فنتيجة الضغوط

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

والاتهامات، هاجر عدد كبير من العلماء الذين كانوا يمثلون نخبة فكرية وعلمية مهمة، وهذا أفقد المجتمع الأندلسي جزءاً كبيراً من طاقاته الإبداعية والعلمية. هجرة العلماء هذه لم تكن مجرد فقدان بشري، بل أثرت على استمرارية الفكر والتجديد العلمي في المنطقة.

ثالثاً، أظهرت الدراسة أن هذه الاتهامات ساهمت في نشوء تيارات فكرية مضادة داخل المجتمع الأندلسي، إذ لم تستطع السلطة كبح جماح كل العلماء والمفكرين، بل ظهر في الأندلس تيارات صوفية وفلسفية حاولت مقاومة القمع الفكري والديني. هذا الصراع بين السلطة وهذه التيارات أظهر ديناميكية ثقافية متحركة، حتى وإن كانت محكومة بضغوط السلطة، وهو ما شكل جزءاً من تاريخ الفكر الإسلامي في الأندلس وأثر على تطوره المستقبلي.

رابعاً، من الناحية العقائدية، ساهمت الاتهامات في فرض هيمنة فكرية معينة على المجتمع الأندلسي، تمثلت في التمسك بالمذهب المالكي والتفسير التقليدي، وهو ما أدى إلى ضيق دائرة الاجتهاد وحرية التفكير الديني. فالخلفاء الأمويون، باستخدامهم هذه الاتهامات، ساهموا في تشكيل هوية دينية موحدة كان لها آثار إيجابية في توطيد الوحدة الدينية، لكنها من جهة أخرى حدّت من التنوع الفكري والاختلافات الفكرية التي كانت سائدة في المراحل السابقة.

وأخيراً، توضح النتائج أن تأثير هذه الاتهامات لم يقتصر على الأندلس وحدها، بل امتد إلى فضاءات أوسع في العالم الإسلامي، حيث أسهمت الهجرة والنفي القسري لبعض العلماء في نقل أفكار وتجارب ثقافية وفكرية إلى المشرق، ما

ساهم في إثراء الفكر الإسلامي بشكل عام. هذا التبادل ساعد في إبقاء الفكر الأندلسي حيّاً وإن بشكل مختلف عن مرحلة الحكم الأموي

المصادر والمراجع

١. ابن الزبير الغرناطي، صلة الصلة في طبقات الأئمة من أهل المئة الثانية وما يليها بالأندلس، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٣م.

٢. ابن خلدون، العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٣. ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٤. أبو خليل، شوقي، فتح الأندلس: الفتح الإسلامي في أوربا الغربية، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

٥. بدوي، عبد الرحمن، الفلسفة في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧م.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

٦. التلمساني، المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
٧. الدوري، عبد العزيز، مقدمة في تاريخ الخلافة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠١م.
٨. ذنون طه، عبد الواحد، تاريخ الدولة الأموية في الأندلس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م.
٩. سعدون عباس نصر الله، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
١٠. الصلابي، علي، دولة الأندلس: من الفتح الإسلامي حتى سقوط الخلافة في قرطبة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.
١١. الطبري، ابو جعفر محمد ابن جرير، جامع البيان عن تفسير القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ج١.
١٢. عبد الله عنان، محمد، دولة الإسلام في الأندلس، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
١٣. علي، جواد، الموسوعة الفلسفية الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
١٤. الغزالي، تهافت الفلاسفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
١٥. محمود علي مكي، "الحياة الفكرية في الأندلس"، مجلة دراسات أندلسية، العدد ٥، ١٩٧٦م.
١٦. محمود علي مكي، الدولة الأموية في الأندلس من قيام الإمارة حتى سقوط الخلافة، مجلة دراسات أندلسية، المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، العدد ٥، ١٩٧٦م.
١٧. مؤنس، حسين، فتوح بلاد المغرب والأندلس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١م.

Sources and References

18. Ibn al-Zubayr al-Gharnāṭī, Ṣilat al-Ṣilah fī Ṭabaqāt al-Aʾimmah min Ahl al-Miʾah al-Thāniyah wa Mā Yalīhā bi-al-Andalus, edited by Iḥsān ʿAbbās, Dār al-Thaqāfah, Casablanca, 1983.
19. Ibn Khaldūn, Al-ʿIbar wa Dīwān al-Mubtadaʾ wa al-Khabar fī Ayyām al-ʿArab wa al-ʿAjam wa al-Barbar wa man ʿĀṣarahum min Dhawī al-Sulṭān al-Akbar, Dār al-Fikr, Beirut, 2nd edition, 2000.
20. Ibn ʿIdhārī al-Marrākushī, Al-Bayān al-Mughrib fī Akhbār al-Andalus wa al-Maghrib, edited by Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, 1st edition, 1983.
21. Abū Khalīl, Shawqī, Fatḥ al-Andalus: al-Fatḥ al-Islāmī fī Ūrubbā al-Gharbiyyah, Dār al-Fikr, Damascus, 2nd edition, 2001.
22. Badawī, ʿAbd al-Raḥmān, Al-Falsafah fī al-Islām, Dār al-Nahḍah al-ʿArabiyyah, Beirut, 1967.
23. al-Tilimsānī, al-Maqqarī, Nafḥ al-Ṭīb min Ghuṣn al-Andalus al-Raṭīb, edited by Iḥsān ʿAbbās, Dār Ṣādir, Beirut, 1968.
24. al-Dūrī, ʿAbd al-ʿAzīz, Muqaddimah fī Tārīkh al-Khilāfah al-Islāmiyyah, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-ʿArabiyyah, Beirut, 4th edition, 2001.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الحادي والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٧هـ

25. Dhunūn Ṭāhā, ʿAbd al-Wāḥid, Tārīkh al-Dawlah al-Umawiyyah fī al-Andalus, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 3rd edition, 2010.
26. Saʿdūn ʿAbbās Naṣr Allāh, Al-Ḥaḍārah al-ʿArabiyyah al-Islāmiyyah fī al-Andalus, Dār al-Shurūq, Amman, 1st edition, 2006.
27. al-Ṣallābī, ʿAlī, Dawlat al-Andalus: min al-Fatḥ al-Islāmī Ḥattā Suqūṭ al-Khilāfah fī Qurṭubah, Dār al-Tawzīʿ wa al-Nashr al-Islāmiyyah, Cairo, 2nd edition, 2004.
28. al-Ṭabarī, Abū Jaʿfar Muḥammad ibn Jarīr, Jāmiʿ al-Bayān ʿan Tafsīr al-Qurʾān, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1988, Vol. 1.
29. ʿAnān, Muḥammad ʿAbd Allāh, Dawlat al-Islām fī al-Andalus, Maktabat al-Khānjī, 1997.
30. ʿAlī, Jawād, Al-Mawsūʿah al-Falsafiyyah al-Islāmiyyah, Muʾassasat al-Risālah, Beirut, 1987.
31. al-Ghazālī, Tahāfut al-Falāsifah, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1990.
32. Maḥmūd ʿAlī Makkī, "Al-Ḥayāh al-Fikriyyah fī al-Andalus," Majallat Dirāsāt Andalusiyyah, no. 5, 1976.
33. Maḥmūd ʿAlī Makkī, "Al-Dawlah al-Umawiyyah fī al-Andalus min Qiyām al-Imārah Ḥattā Suqūṭ al-Khilāfah," Majallat Dirāsāt Andalusiyyah, al-Maʿhad al-Miṣrī lil-Dirāsāt al-Islāmiyyah fī Madrid, no. 5, 1976.
34. Muʾnis, Ḥusayn, Futūḥ Bilād al-Maghrib wa al-Andalus, Maktabat al-Anjlū al-Miṣriyyah, Cairo, 1981.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية